تنفيذا للأحكام القضائية

خالد العتيبي: على الحكومة إلغاء «منع الجمع بين الدراسة والعمل»

أكد النائب خالد العتيبي أن الأحكام القضائية الأخيرة التي صدرت في السنوات القليلة الماضية والتي قضت بأحقية المواطن في الجمع بين الوظيفة والدراسة كفيلة بأن يتخذ مجلس الوزراء قرارا فوريا ويلغي قراراه رقم 572 لسنة 2009 الذي ينص على منع الموظف من استكمال دراسته، وهو على رأس عمله.

وأشار العتيبي إلى الحكم القضائي الأخير الذي ألغى قرار ديوان الخدمة المدنية والتعليم العالي وأجاز لأحد دارسي الماجستير الجمع بين الدراسة والعمل يجب أن يكون مسطرة للحكومة وديوان الخدمة ورخصة لكافة الراغبين في الجمع بين الدراسة والعمل لكافة المبتعثين في كل الجهات الحكومية سواء كانوا مبتعثين في الداخل أو الخارج على نفقة الدولة او على نفقتهم الخاصة.

واستنكر العتيبي آلية الوزارات في التعامل مع مصالح المواطنين ومطالبهم المشروعة التي كفلها الدستور بإجبارهم على الذهاب إلى ساحات المحكمة واستنزافهم ماديا بخلاف هدر الوقت، مطالبا الوزارات بالسماح لموظفيها بالدراسة تماشيا مع الاحكام القضائية الأخيرة مع تغيير المنظومة الخاطئة التي تستند على قرارات بآلية تخالف الدستور وأهمها المادة 13 والتي أكدت أن التعليم ركن أساسي وتكفله الدولة.

خالد العتيبي

الحويلة يسأل وزير المالية عن صحة رفض ميزانية إنشاء مباني «التطبيقي» في «صباح الأحمد» السكنية

محمد الحويلة

تقدم النائب الدكتور محمد الحويلة بسؤال برلماني إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار يستفسر فيه عن ما نمى إلى علمه بشأن رفض طلب الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للموافقة على ميزانية لمشاريع إنشاء المباني الخاصة بالمعاهد والكليات بمدينة صباح الأحمد السكنية وذلك للبدء في اجراءات طرح وتنفيذ هذه المشاريع.

وطالب الحويلة بتزويده بأسباب رفض وزارة المالية لهذه الميزانية؟ وإذا كان الجواب بالنفي فيرجى تزويده بما يثبت ذلك.

عبدالله المضف يسأل وزير الخارجية عن إستراتيجية الأمن السيبراني وتكلفتها

عبدالله المضف

تقدم النائب عبدالله المضف بسؤال برلماني لوزير الخارجية يستفسر فيه عن تكلفة مشروع استراتيجية الأمن السيبراني والتي نمى إلى علمه بلوغها 118 مليون دينار.

وطالب المضف بالدراسات التي تمت على هذا المشروع وتزويده بكافة تلك الدراسات، وتزويده بجدول مقارنة لكلفة هذا المشروع مع الدول المجاورة وتبيان اذا ما كانت هناك فروقات في الأسعار.

كما استفسر عن عدد عروض الأسعار التي قدمت على هذا المشروع والجهة المناط بها تشغيل وتنفيذ المشروع والسلطة المخول لها التوقيع على العقد.

عبدالكريم الكندري: «تأخير أذونات المطلاع» كشف زيف ادعاء تمرير الميزانية بحجة عدم توقف المشاريع

عبدالكريم الكندري

قال النائب عبدالكريم الكندري «مررت الحكومة ونوابها الميزانية دون مناقشة بحجة عدم توقف مشاريع الإسكان والوظائف والخدمات».

وأضاف «واليوم ينكشف زيف هذا الادعاء بتأخير أذونات بناء المطلاع وجنوب سعد العبدالله، ومحاولة تقليص الدعوم وعدم الإعلان عن وظائف، فالمشكلة كانت وما زالت ليست بالميزانية لكن بمن يديرها».

بدر الملا عما يشاع عن قرار إزالة شاليهات ميناء عبدالله: «تخبط حكومي»

بدر الملا

قال النائب الدكتور بدر الملا إن ما يشاع عن قرار إزالة بعض الشاليهات في منطقة ميناء عبدالله يكشف عن تخبط الجهات الحكومية.

وأضاف أن الناس باعت واشترت حديثا تحت بصر وزارة المالية ورخص بناء حديثة صدرت من البلدية وتوصيل تيار كهربائي من الكهرباء، مستغربا أن يصدر قرار فجأة بالإخلاء.

وتساءل الملا «ما ذنب من تكلف أو من بنى في ظل وجود نية بالإخلاء!».

هشام الصالح يسأل الرومي عن أسباب «التخبط» في معدلات قبول الخبراء

هشام الصالح

تقدم النائب الدكتور هشام الصالح بسؤال برلماني لوزير العدل عبدالله الرومي يستفسر فيه عن أسباب عدم نشر أسماء المقبولين في وظيفة خبير ومعاون خبير حسابي تحقيقاً لمبدأ الشفافية؟ وعدد من تم قبوله؟ مع تزويده بكشف على شكل جدول يوضح أسماء كل من تقدموا لشغل وظيفة خبير ومعاون خبير حسابي وهندسي بناءً على آخر إعلان تم نشره ،ودرجة الاختبار التحريري ودرجة المقابلة الشخصية والمعدل الجامعي وسنة التخرج والجامعة المتخرج منها المقبولين والمرفوضين لكل منهم.

وما اذا تم استثناء أي شخص من شروط الإعلان؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب عدد هذه الحالات وما السند القانوني لهذا الاستثناء؟ وما هي آلية القبول وقواعد المفاضلة بين المتقدمين وتوزيع الدرجات؟وهل هذه الآلية تحقق العدالة واختيار الأكفأ؟ وهل كان للاعتماد الأكاديمي المحلي والدولي للجامعة المتخرج منها المتقدم لشغل الوظيفة أي درجات أو نقاط أفضلية؟

وما هو متوسط مدة المقابلة الشخصية لكل متقدم؟ وهل يوجد وقت زمني ثابت لجميع المتقدمين واذا لم يوجد فما سبب ذلك؟ وهل يمكن تقييم المتقدم لشغل الوظيفة وبيان مدى جدارته وكفاءته خلال فترة المقابلة الشخصية؟

وما هي الأيام المحددة لإجراء المقابلات الشخصية للمتقدمين وكم عدد الساعات التي استغرقتها؟ وعدد من اجتاز الاختبار التحريري ودخل المقابلة الشخصية؟ وعدد الذين لم يجتازوا المقابلة الشخصية؟

وهل يوجد معايير أو أسس للمقابلة الشخصية للمفاضلة بين المتقدمين وما هي هذه المعايير والأسس مع موافاتنا بصورة ضوئية عن استمارة تقييم للمقابلات الشخصية إن وجدت؟

وهل اتبعت الإدارة أسلوبا واضحا في تقييم كل عنصر من عناصر المفاضلة في المقابلة الشخصية؟

وهل يوجد تسجيل للمقابلات الشخصية بما يضمن الشفافية والحيادية والموضوعية؟ فإن وجدت ارجو تذويدي بنسخة عن جميع المقابلات الشخصية التي تمت واذا لم توجد فما سبب او المانع من وجودها ؟

وطالب بتزويده بكشف مفصل عن الأسماء التي تولت مهام المقابلات الشخصية لشغل وظيفة خبير ومعاون خبير حسابي من حيث طبيعة العمل والشهادات والخبرات والمسميات الوظيفية مع صورة عن قرارات تكليفهم باجراء المقابلات .

وكذلك بكشف بوضح عدد وأسماء المتقدمين الحاصلين على تقييم امتياز في المؤهل الجامعي ولم يستطيعوا اجتياز المقابلة الشخصية؟ وكذلك الذين تقدموا للاختبار التحريري ؟ وهل اتبعت وزارة العدل التصحيح الآلي لإجابات المتقدمين لشغل الوظيفة؟ أم كان التصحيح يدويا؟ ان كان يدويا ارجو تزويدي بنسخ عنها جميعا .

وهل تم تطبيق نظام إخفاء الأسماء والأرقام المدنية للمتقدمين لشغل الوظيفة لورقة الاختبار ومدى إمكانية معرفة المصحح لاسم المتقدم لشغل الوظيفة ؟ومن هي الجهة المنوط بها فحص التظلمات ؟ وهل هناك إجراءات تضمن للمتظلم أن لا تكون الجهة المتظلم منها هي الخصم والحكم في آن واحد عند فحص تظلمه ؟

وما عدد الذين اطلعوا على أسئلة الاختبار لشغل الوظيفة؟ ومن الذين قاموا بإعداد هذا الأسئلة ؟ مع تزويده بكشف مفصل عن ذلك.

وهل نتيجة الاختبار التحريري في معايير المفاضلة للمتقدمين لشغل الوظيفة أم كانت مجرد اجتياز لدخول المقابلة الشخصية مما يهدر الجهد المبذول ويساوي صاحب الدرجة العليا بصاحب الدرجة الأقل

ما سبب قبول من حصل على نسبة 70% فقط في ظل النقص الحاد في وزارتكم وهل تنوي الوزارة زيادة عدد المقبولين او قبول من كانت نسبته 60% فما فوق بعد الخطأ الفادح الذي وقعتم به من خلال المباركة للمتقدم وبعد دقائق الاعتذار منه بطريقة افقدتكم المصداقية في العمل وصدمتم المتقدمين بها؟

وكذلك عدد القضايا التي خسرتها وزارة العدل في مواضيع التعيين في مثل هذه الوظائف ؟ وما هو عدد من تم تعيينهم بموجب أحكام قضائية منذ عام 2010 وحتى تاريخ ورود السؤال؟ مع تزويدي بكشف مفصل عن ذلك.

العرف جرى في الكويت منذ سنين على أن يكون هذا اليوم عطلة

أحمد الحمد: نرفض التضييق على من يحيون ذكرى عاشوراء تحت غطاء من التعميمات والقرارات الإدارية

استغرب النائب أحمد الحمد إصدار بعض الجهات الحكومية تعميمات بطعم التهديد بعدم غياب يوم عاشوراء الا بعذر موثق وموثوق وكأن غياب يوم عاشوراء جريمة بحق العمل في حين أن الموظفين والطلبة وغيرهم غابوا واغلقت المحال والفعاليات لمئات الأيام بسبب كورونا فلن يؤثر يوم.

وطالب الحمد الحكومة باعتبار هذا اليوم مبرر الغياب لمن يحيون شعائر عاشور رافضا التضييق غير المبرر الذي تقوم به بعض الجهات من وجوب الالتزام بالدوام مع التشديد أيضاً على إحضار وثائق ومبررات غياب رسمية في يوم عاشوراء يتنافى مع الأعراف التي جرت عليها الكويت منذ سنين وهو أن يوم عاشوراء يوم عطلة وإن كان بشكل غير رسمي احتراماً لقدسية اليوم لشرائح واسعة من المجتمع الكويتي.

وختم الحمد مطالباً المسؤولين على أعلى المستويات بوقف مثل هذه الممارسات الفردية الرعناء التي تتنافى مع ثقافة التعايش الجميل واللحمة الشعبية والوطنية التي كانت وستبقى صمام الأمن والأمان للكويت كدولة وشعب.

أحمد الحمد